

الخميس 27 ربيع الأول 1437 هـ ، الموافق 7 يناير 2016

جريدة عمان

حركة أسواق المال وتأثر شركات الوساطة

وفق القوانين المنظمة لنشاطات أسواق المال (البورصات) فإنه يتوجب علي أي مستثمر يرغب في إجراء أي تعامل في أسواق المال أن يقوم بذلك عبر وسطاء أو شركة وساطة. الوسيط أو شركة الوساطة، يجب أن تكون حاصلة علي الترخيص اللازم من سوق المال وهيئة سوق المال لتتمكن من مباشرة كل عمليات الوساطة المختلفة نيابة عن المستثمرين وذلك وفقا لشروط الترخيص التي تنظمها القوانين واللوائح ذات العلاقة.

بصفة أساسية نقول أن من أهم أهداف قوانين أسواق المال، ان لم يكن هو الهدف الرئيسي الأول، هو حماية المستثمر الذي يأتي للسوق لاستثمار أمواله في هذا النشاط المحفوف بالمخاطر. ولهذا فإن حماية "المستثمر" تمثل المحور الرئيسي الذي تدور حوله صناعة ونشاطات أسواق المال، لأن انعدام هذه الحماية تجعل المستثمر يبتعد بعيدا و ينأى بنفسه عن الدخول في متاهات الاستثمار في أسواق المال المعقدة والمتذبذبة ارتفاعا وانخفاضا مقارنة مع غيرها من الاستثمارات الأخرى مثل المتاجرة وشراء وبيع العملات، فتح حسابات الادخار والودائع، شراء العقارات والأراضي وما شابه...

ولحماية المستثمر فان القانون يشترط عدم تعامل المستثمر المباشر مع الاسواق وأن تتم كل التعاملات في الأسواق عبر الوسطاء وشركات الوساطة ذات التأهيل الكافي المناسب للتعامل السليم بأموال المستثمر في أسواق المال. وعلي الوسطاء بذل كل الجهد المطلوب لحماية أموال المستثمر والتعامل بها في أسواق المال وفق أفضل الطرق المهنية السليمة مع اتخاذ كل الضمانات المطلوبة لتكون العملية صحيحة وفق الممارسات المهنية وضوابط الأسواق المعروفة. وإذا خالف أو فشل

الوسطاء، في تنفيذ هذه المهمة علي الوجه الأكمل، تكون هناك مخالفة للقانون وللممارسة المهنية اضافة لخرق العلاقة التعاقدية مع المستثمر، ولكل هذا تبعات قانونية عديدة يجب أن يتحملها الوسطاء.

من هذا يتضح مدي أهمية الدور المحوري الذي يقوم به الوسطاء في تكملة مسار العملية بين المستثمر وأسواق المال. والوسطاء هم حلقة الوصل والجسر الرابط كالحبل السري بين المستثمر والأسواق في كل مراحل العملية حتي اكتمالها تماما. ومن هذا الوضع الخاص، يتضح لنا الدور الفاعل للوسطاء لأنهم عبارة عن "الدينمو" والمحرك الرئيسي لحركة أسواق المال، وإذا توقف هذا المحرك فان كل الحركة ستتوقف تماما بل ستصبح الأسواق جثة هامدة بلا حراك. وهذا الدور المحوري للوسطاء تشترطه القوانين المنظمة لأسواق المال كشرط أساسي ودائم ولا يمكن تجاوزه أو القفز من فوقه بأي حال من الأحوال.

وانطلاقا من هذا يحرص الوسطاء علي أن يكونوا علي أهبة الاستعداد، من كل النواحي الفنية واللوجستية والمالية، للقيام بمهامهم. وفي حقيقة الأمر فان الوسطاء يتكبدون الكثير من الوقت والأموال واعداد الموارد البشرية المدربة... من أجل الالتزام الوفاء بالعقود والعهود مع المستثمر، وأيضا من أجل تطبيق القوانين بكل حرفية وسلاسة مهنية لضمان استمرار الأعمال في أسواق المال ولتحقيق الطموحات التي يتطلع لها المستثمر.

ولكن، وبالرغم مما يتكبده الوسطاء وبالرغم من تمام جاهزيتهم لأعلي درجة، فان حركة أسواق المال خلال الأعوام الأخيرة تعرضت لهزات كثيرة وأزمات عالمية اقتصادية ومالية مما قاد الي تدني الاستثمار وضعف الحركة، وبالتالي تأثر الوسطاء بهذا التدني وتعرض نشاطهم للانحسار وهذا قاد الي تعرض بعضهم لخسارات مالية كثيرة. ومن حقيقة الواقع المعاش، أتضح أن "كبش الفداء" عند اهتزاز أو ضعف حركة أسواق المال هم الوسطاء دون غيرهم، لأنه ومع حدوث الترددي والضعف في الحركة تذهب كل استعدادات الوسطاء اللوجستية والفنية وما تكبده من المصاريف والالتزامات المالية أدراج الرياح لأنها لا تعود بأي فائدة ويصبح المجهود هباءا منثورا.

ان وضع الوسطاء في أسواق المال ومنذ مدة من السنوات المتتابة، وبسبب الانتكاس في حركة اسواق المال، حرج جدا. وهم كما قلنا، كبش الفداء، خاصة وأن تحريك أو تصحيح وضع أسواق المال في مجمله خارج عن يدهم ولا يقع ضمن اختصاصهم المباشرة. ولهذا نقول وللأهمية، لا بد من تدارك الوضع وبذل بعض الجهود لإنقاذ وضع الوسطاء أو مساعدتهم في تجاوز هذه المرحلة الصعبة، ومساعدة الوسطاء بالطبع سيعود بالفائدة وسيدور في مصلحة أسواق المال.

ربما يكون مناسبا تقديم بعض الاجراءات المالية للوسطاء كالسماح أو التخفيف في سداد الضمانات والتأمينات، الايفاء الفوري بحقوقهم المالية وفي جميع الحالات، مساعدتهم في الحصول علي قروض بشروط ميسرة، النظر في امكانية اقامة "صندوق دعم" خاص للطوارئ، مساعدتهم في الاندماج وتكوين شركات وساطة قوية... وغيره. كل هذه المعينات من دون شك ستصب في مصلحة الوسطاء وستتمثل لهم عوناً مالياً ومعنوياً كبيراً، تقديراً لدورهم الهام والأساسي في دعم صناعة ونشاط أسواق المال. والتحرك مطلوب...

د. عبد القادر ورسمه غالب

المستشار القانوني ورئيس دائرة الشؤون القانونية لمجموعة بنك البحرين والكويت

وأستاذ قوانين الأعمال والتجارة بالجامعة الأمريكية بالبحرين

Email: awghalib@hotmail.com

Twitter: @1awg